/AfCFTA
التوزيع: مقيد
الأصل: الانجليزية

الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

CONCEPT NOTE

فبراير 2023

African Continental Free Trade Area Secretariat
Africa Trade House, Ambassadorial Enclave, Liberia Road, Ridge, Accra Ghana
Email: info@au-afcfta.org | Telephone: +233 596 921 130

أ. خلفية

1. اعتمد الاجتماع السابع لمجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة 2021/1 التوجيه الوزاري بشأن تطبيق الجداول الزمنية المؤقتة لامتيازات التعريفات الجمركية في 10 أكتوبر 2021. وقد وفر هذا التوجيه الوزاري أساسا قانونيا للبلدان 29 التي قدمت جداولها التعريفية وفقا للطرائق المتفق عليها للتجارة فيما بينها على نحو تفضيلي. اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التوجيه الوزاري في فبراير 2022 مما يمهد الطريق لمختلف الأنشطة والمبادرات نحو بدء تجارة ذات مجدية تجارياً في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية..

2. شجع قرار الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المنعقدة في نيامي، النيجر، في نوفمبر 2022 ، الدول الأطراف على "دعم قطاعها الخاص للاستفادة من مبادرة التجارة الموجهة و وجه الأمانة لتوسيع مبادرة التجارة الموجهة لتشمل الدول الأطراف الأخرى التي استوفت الحد الأدنى من متطلبات التجارة على النحو الذي حدده مجلس الوزراء ، للاستفادة من سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ". كما وجه المؤتمر "أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدعم الدول الأطراف في إنشاء شركات تجميع التجارة، بما في ذلك استكشاف الإطار القانوني المحتمل المطلوب لدعم التمويل ورأس المال لجني فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"..

3. جاء هذا القرار في أعقاب التجربة الناجحة لمبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تم إطلاقها في 7 أكتوبر 2022 على هامش الاجتماع العاشر لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المنعقد في أكرا.

4. بناءً على توجيهات رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء بشأن البدء العاجل في التداول باستخدام أدوات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أعلن سعادة الأمين العام السيد وامكيلي ميني عن مبادرة التجارة الموجهة من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى الاجتماع التاسع للمجلس. في يوليو 2022. ليتم إطلاق المبادرة لاحقًا في الاجتماع العاشر لمجلس الوزراء في 7 أكتوبر 2022.

5. كان الهدف من مبادرة التجارة الموجهة هو دعم التجارة بموجب تفضيلات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين الدول الأطراف المهتمة التي استوفت الحد الأدنى لبدء تجارة مجدية تجاريًا. سعت مبادرة التجارة الموجهة إلى:

أ. إثبات كفاءة الإطار القانوني لأدوات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
ب. الحصول على تغذية راجعة حول فعالية الأنظمة الوطنية القانونية والمؤسسية في البلدان المشاركة؛
ج. اختبار مدى استعداد القطاع الخاص للمشاركة في التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ و
د. تحديد التدخلات المستقبلية المحتملة لزيادة التجارة البينية الأفريقية وتعظيم فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

6. أعربت سبع (7) دول أطراف - الكاميرون ومصر وغانا وكينيا وموريشيوس ورواندا وتنزانيا، التي تمثل مناطق إفريقيا الخمس، عن اهتمامها بالمبادرة. تم إنشاء اللجنة المعنية بمبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنسيق الأنشطة وتفعيلها بشكل تدريجي. من الدول الأطراف التي شاركت في المرحلة التجريبية للمبادرة، تم تحديد أكثر من 100 صفقة محتملة للتداول، بدءًا من بلاط السيراميك إلى الشاي.

7. سلطت المرحلة التجريبية من مبادرة التجارة الموجهة الضوء على العديد من الدروس للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتشمل: (أ) حاجة الدول الأطراف إلى تعبئة الشركات المهتمة بالتصدير والاستيراد من أجل تقدم المبادرة؛ و (ب) الحاجة إلى مجمعي التجارة للاستفادة من وفورات الحجم.

8. في حين أن المبادرة بدأت تجارة مجدية تجاريًا بموجب أدوات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن النجاح النهائي للمبادرة سيكون تفكيك المبادرة نفسها عندما تتحول إلى تجارة سلسة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع القليل من التوجيه من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الفعلية.

9. ويمكن تحقيق ذلك من خلال (أ) زيادة عدد الدول الأطراف المشاركة في مبادرة التجارة الموجهة ، و (ب) إنشاء شركات تجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعمل كوسطاء أو مجمعين تجاريين للشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

10. من أحد الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية لمبادرة التجارة الموجهة هو الحاجة إلى "مجمعي التجارة" للاستفادة من وفورات الحجم. أقرت الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية بهذه الحاجة ووجهت الأمانة إلى دعم الدول الأطراف في إنشاء شركات تجميع التجارة.

11. هناك العديد من الشركات التجارية في شكل شركات التصدير التجارية في أفريقيا. وتشمل هذه الشركات مجلس الكاكاو الغاني (غانا) ، وشركة كينيا الوطنية للتجارة (كينيا) ، وشركة إثيوبيا للتجارة التجارية (إثيوبيا) ، وشركة المحيط الهندي للتصدير (جنوب إفريقيا) ، ومجموعة دانغوتي (نيجيريا) ، ومجموعة منصور (مصر) ، ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (المغرب)..

12. كشفت دراسة حديثة أجراها بنك Afreximbank أن شركات التصدير التجارية الحالية "تعمل في الغالب في قطاعي الزراعة والأعمال الزراعية "[2]. كما لاحظت الدراسة أنه فيما يتعلق بهيكل الملكية، فإن حوالي 91٪ من شركات التصدير التجارية الحالية مملوكة بالكامل لأفريقيا، و 5٪ مملوكة بالكامل للأجانب و 5٪ هي مشروعات مشتركة مع ملكية أجنبية..

الغرض من هذه المذكرة المفاهيمية

13. امتثالاً لقرار الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للمؤتمر، تقترح هذه المذكرة المفاهيم آلية لتحديث التجارة في إطار مبادرة التجارة الموجهة من خلال إنشاء الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمجمعين للتجارة.

14. تظهر التعليقات الواردة من الشركات المشاركة والدول الأطراف أن المرحلة التجريبية لمبادرة التجارة الموجهة كانت اختبارًا جيدًا لأدوات التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. والأهم من ذلك ، أنها أظهرت استعداد الدول الأطراف والشركات الأفريقية للتجارة بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. إن العدد المتزايد من الاستفسارات التي تواصل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تلقيها من الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة هو دليل على اعتراف

القطاع الخاص بإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز إمكانات التصدير / الاستيراد.

ب. الأساس المنطقي للشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

15. التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضة، حيث تبلغ أقل من 18٪. هناك تجارة وتجارة محدودة داخل المنطقة في المنتجات المصنعة. ومن بين أسباب هذا الأداء التركيز على المنتجات الزراعية الخام والأولية، والموارد المعدنية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، والحواجز غير التعريفية (المعايير وتدابير الصحة والصحة النباتية)، والتكامل المحدود في سلاسل القيمة الإقليمية والقارية.

16. وفقًا لحكمة القمة، فإن إنشاء الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمجمعين للتجارة لديه القدرة على تحفيز وتسهيل التجارة بين البلدان الأفريقية من حيث حجم المنتجات وتنوعها. وسيتطلب ذلك مشاركة نشطة من الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين من خلال تجميع التجارة لتقليل تكاليف المعاملات والحواجز المرتبطة حاليًا بالتجارة بين البلدان الأفريقية.

17. واحد من الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية للمبادرة التجارية الموجهة أن استدامة المبادرة تكمن في ملكية القطاع الخاص لها..

18. مراكز التجارة الإلكترونية الأفريقية مهيمنة في القطاع الزراعي ومساحة السلع الأساسية ، ولكن مع قيمة مضافة منخفضة تشمل الكاكاو أو القهوة أو الشاي أو الذرة أو مجالس شراء الحبوب. ينبع هذا من التحديات الأوسع المرتبطة بانخفاض مستويات القيمة المضافة والتصنيع في جميع أنحاء القارة.

19. وقد اضطلعت شركات تجارة الصادرات بأدوار هامة في تنمية تجارة الصادرات واقتصادات العديد من البلدان. أشار Afreximbank، في عرضه أمام الاجتماع العاشر لمجلس الوزراء، إلى الدور الهام الذي لعبته شركات تجارة التصدير في تعزيز التجارة والتصنيع والنمو الاقتصادي في آسيا. وفي الوقت نفسه، يمكن للشركات التجارية أن تقدم بناء القدرات لتزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمهارات التقنية اللازمة لإعداد وتقديم مقترحات تجارية مقنعة.

20. أظهرت التحديات التي واجهتها الشركات المهتمة في المرحلة التجريبية من مبادرة التجارة الموجهة الحاجة إلى وضع أجندة وحلول للنقل/اللوجستيات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنشاء مجمعات تجارية وطنية أو إقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لضمان مستوى الطلب الذي يتطلبه قطاع النقل وإنشاء سلاسل توريد يمكن التنبؤ بها.

21. خلافاً لشركات تجارة الصادرات التقليدية، تقترح الأمانة إنشاء شركات تجارية عامة ينصب تركيزها الأساسي على التجارة داخل أفريقيا باستخدام أدوات وأدوات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي حين أن بعض شركات تجارة التصدير التقليدية تقوم بتصدير/استيراد سلع وخدمات متنوعة، فإن معظمها يميل إلى التركيز على الصادرات باعتبارها هدفها الرئيسي. ستركز الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على ازدواجية التجارة الدولية كمجمعات: الاستيراد والتصدير من وإلى عدة أسواق داخل إفريقيا. سيقدمون خدمات الدعم مثل التخزين والشحن والتأمين، و غيرها من أمور أخرى.

ج. طبيعة الشركات التجارية المقترحة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

22. ستوفر الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تجميعًا للشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين في القارة. سيشجع هذا القطاع الخاص على الاستفادة من الفرص الموجودة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

هيكل الملكية

23. قد تتخذ الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أشكالًا مختلفة، اعتمادًا على القوانين الوطنية والسياسات الصناعية..

(أ) الشراكات بين القطاعين العام والخاص

24. في حين أن الهيكل الذي ستعتمده الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد يعتمد على السياسات والقوانين الوطنية، تقترح الأمانة إنشاء شركات تجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمشاريع مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

25. يتمثل الهدف الشامل للشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إنشاء مجمعات تجارية من شأنها تسهيل التجارة داخل إفريقيا من خلال العمل كرافعة للشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين. من منظور كفاءة السوق والتكامل، تمتلك المشاريع التي يقودها القطاع الخاص في أفريقيا أكبر إمكانية لتحقيق هذا الهدف.

26. تتمثل إحدى طرق تشجيع مشاركة القطاع الخاص في توظيف المشاريع الخاصة والعامة. سيخلق هذا الهيكل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص. يمكن للقطاع العام أن يكمل القطاع الخاص من خلال تعبئة رأس المال والابتكار واختراق السوق وتحسين المعايير والبنية التحتية للجودة.

27. اعتمادًا على تفضيل اللاعبين المشاركين والقوانين الوطنية، قد تكون الشركة تجارية الناجمة الشراكة بين القطاع العام والخاص كيانًا مملوكًا للقطاع الخاص أو كيانًا مدرجًا بشكل عام. من منظور الازدهار والفرص المشتركين، سيكون من الأفضل إدراج الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية علنًا على المدى المتوسط إلى الطويل.

(ب) ملكية القطاع الخاص

28. وقد يختلف الشكل القانوني من شراكات (محدودة أو غير محدودة) إلى شركات ذات مسؤولية محدودة (محدودة بالأسهم). يجب أن تكون الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مملوكة بالكامل للأفارقة (أفراد أو كيانات قانونية) قدر الإمكان.

29. قد تواجه شركة تجارية خاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المملوكة للقطاع الخاص قيودًا على تعبئة الموارد لتقديم خدمات التجميع إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة تيسير التجارة وتغلغل الصادرات في الأسواق الخارجية ستشكل تحديًا للشركات المملوكة للقطاع الخاص مقارنة بالمشاريع المشتركة بمشاركة الدولة.

(ج) المملوكة للدولة

30. يجوز للدول الأطراف إنشاء شركات مملوكة للدولة كشركات تجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويختلف الطابع القانوني للمؤسسة المملوكة للدولة من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في بعض الدول الأطراف، يمكن إنشاء الشركة التجارية بموجب قانون برلماني، بموجب

مرسوم أو مرسوم أو صك تشريعي آخر بوصفها مؤسسة قانونية. وفي بعض الدول الأخرى، تأسست الشركة التجارية المملوكة للدولة كشركة خاصة تملكها الدولة بالكامل (100 في المائة).

31. في حين أن هناك مزايا لامتلاك شركات تجارية مملوكة للدولة، فإن معظم شركات تجارة الصادرات المملوكة للدولة في أفريقيا لم تكن ناجحة بنفس القدر بسبب أوجه القصور المرتبطة بالمؤسسات الحكومية، والافتقار إلى المساءلة والشفافية، والاتجاهات الاحتكارية التي تستفيد من حماية الدولة.

د. ميزات رئيسية إضافية

(أ) التجميع

32. في سياق السوق الأفريقية حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الكيانات التجارية السائدة، فهي الشركات التي تتمتع بأكبر فرص التصدير والشركات التي تخلق معظم فرص العمل. ومع ذلك، تعاني المشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم من أكبر التحديات لدخول سوق التصدير. ومن أبرز تلك التحديات عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات السوقية والموارد المالية. يمكن أن تكون إجراءات وممارسات تجارة الصادرات ساحقة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المطلعة على التجارة والتمويل الدوليين.

33. ثبت أن استخدام المجمعين هو المفتاح لدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين في سلاسل القيمة العالمية. على سبيل المثال، أشارت دراسة أجراها بنك Afreximbank في عام 2021 إلى أن 22٪ من شركات تجارة التصدير في مصر تعمل كشركات تصدير للتجارة المجمعة، تعمل على تجمع السلع الزراعية من التعاونيات الفردية وصغار الملاك.

(ب) الملكية الأفريقية

34. تقترح الأمانة أن ملكية الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يجب أن تقتصر على الأفارقة (الأفراد والكيانات القانونية). ومع ذلك، تدرك الأمانة أنه لأسباب تتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا، قد تختار الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في بعض الدول الأطراف المشاركة الأجنبية غير الأفريقية. في تلك الحالات، يجب أن تكون الملكية المسيطرة

أفريقية. ستكون طبيعة ومدى المشاركة الأجنبية والمصالح الأفريقية المسيطرة مسألة تخص القوانين الوطنية.

هـ. التمويل

35. سيكون التمويل أحد التحديات المباشرة التي تواجه إنشاء وتشغيل الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المملوكة للقطاع الخاص. نحدد هنا المصادر المختلفة التي يمكن من خلالها تعبئة الأموال لدعم عمل الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(أ) رأس المال والأموال المتولدة داخليا

36. اعتمادًا على مشتركي/مالكي الكيان، يمكن تمويل الأنشطة الأولية (خاصة الإنفاق الرأسمالي) للشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل أصحاب الأعمال من خلال الأسهم أو تمويل الديون. وكما يتضح من الشركة التجارية لغرب أفريقيا، حيث ينشأ المُجمِع بوصفه فرعا لشركة منشأة، يجوز للشركة الأم أن توفر رأسمالا كافيا للعمليات الأولية للمُجمِع.

(ب) *تمويل الصادرات والواردات*

37. وتوفر مختلف البنوك والمؤسسات المالية شكلا من أشكال منتجات تمويل التجارة الدولية التي تستهدف المصدرين/المستوردين. ومع ذلك، فإن بعض هذه الأموال غير متاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأفريقية بسبب متطلبات الائتمان وأسعار الفائدة المرتفعة (خاصة من البنوك المحلية). لكي تنجح الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستكون هناك حاجة لتوفير الوصول إلى تمويل التجارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بناءً على قواعد ومتطلبات مرنة.

38. يجب تشجيع المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف القائمة مثل Afreximbank وبنك التنمية الأفريقي على تطوير منتجات محددة مصممة خصيصًا لتقديم الدعم المالي للشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ج) بنوك التصدير والاستيراد الوطنية (بنوك التصدير والاستيراد) والمخططات الخاصة لتمويل التجارة

39. ومن المعروف أن بنوك التصدير والاستيراد توفر أشكالا مختلفة من التمويل التجاري والحوافز للمصدرين/المستوردين. فعلى سبيل المثال، لدى غانا ونيجيريا بنوك التصدير والاستيراد وطنية تقدم حوافز تتعلق بالتجارة وتمويل المشاريع..

40. وينبغي تشجيع الدول الأطراف التي ليس لديها بنوك للتصدير والاستيراد على وضع ترتيبات مماثلة لتوفير التمويل التجاري لشركاتها التجارية الوطنية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

و. الهيكل الأساسي المقترح للشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

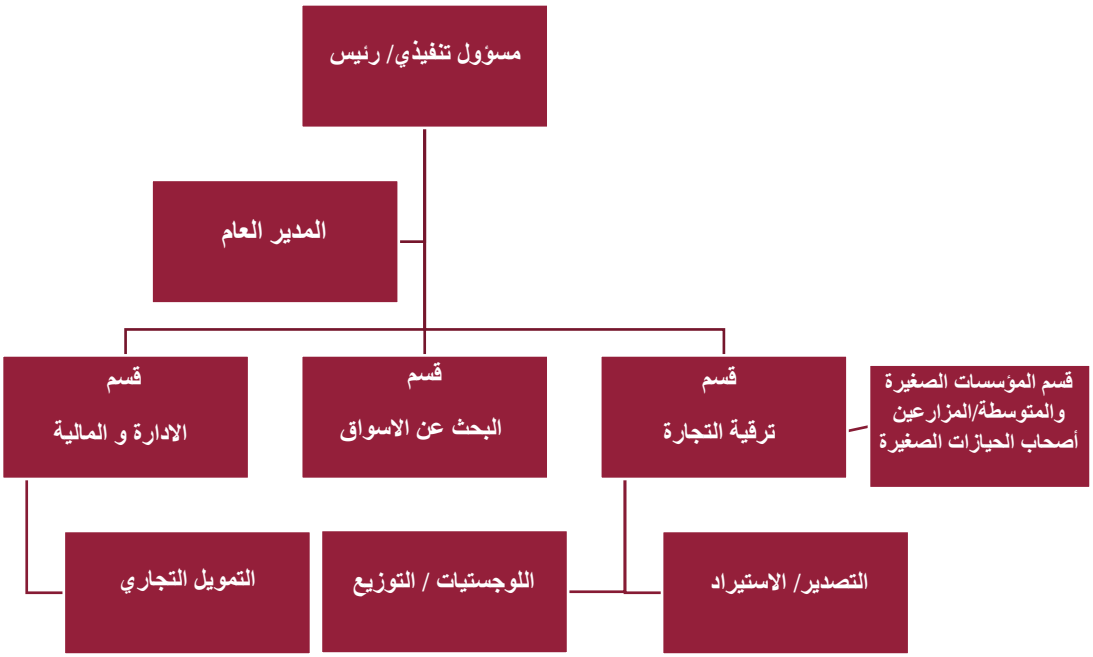

ز. دور الدول الأعضاء والأمانة

(أ) دور الدول الأعضاء

41. 41- ينبغي أن تلعب الحكومات دوراً رئيسياً في تيسير التجارة وتنظيمها ودعمها. قد يشمل جزء من هذا الدور وضع مبادئ توجيهية للتوثيق والتسجيل واللوجستيات واختيار الشحن.

42. في حين أنه قد لا يكون من المثالي وجود أطر تنظيمية متجانسة لشركات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الوطنية في جميع أنحاء القارة، سيكون من المفيد (من أجل إمكانية التنبؤ) للدول الأطراف أن يكون لديها أطر تنظيمية محددة توضح بالتفصيل دور الدولة كمنظم للشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

43. علاوة على ذلك ، يجب على الدول الأعضاء إنشاء آلية إبلاغ لرصد وتقييم مساهمة الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الخاصة بها في التجارة بين البلدان الأفريقية باستخدام أدوات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .

(ب) أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

44. وفقًا لتوجيه القمة في نيامي، نوفمبر 2022، تخطط الأمانة لإجراء ارتباطات وتعاونات من الدولة الطرف مع شركاء التمويل لدعم إنشاء شركات تجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

i. مشاركة الدول الأعضاء والقطاع الخاص

45. تخطط الأمانة للتواصل مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص لمناقشة توسيع التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وآليات إنشاء شركات تجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ستكون هناك فرصة للشركات التجارية مثل الشركة التجارية في غرب إفريقيا للتعاون وبناء شراكات الأعمال فيما بينها B2B. ومن المأمول أن تعزز هذه الارتباطات إنشاء شبكة من المجمعين والشركاء التجاريين للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

ii. شراكات للدعم المالي والتقني

46. ستتعاون الأمانة مع مؤسسات أخرى مثل Afreximbank (البنك) وبنك التنمية الأفريقي لتطوير برامج لدعم الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين..

47. تعاونت الأمانة العامة مع البنك حول كيفية الاستفادة من مبادرة التجارة الموجهة لتشجيع إنشاء شركات تجارة التصدير عبر أفريقيا. في يونيو 2019 ، أطلق البنك استراتيجيته الخاصة بشركات تجارة التصدير التي "توفر مجموعة من خدمات التمويل وتسهيل التجارة لتسهيل ظهور وتوسيع شركات تجارة التصدير". بالإضافة إلى ذلك ، طور البنك إطارًا تنظيميًا نموذجيًا لتسهيل إنشاء شركات تجارة التصدير عبر إفريقيا.

48. ستشارك أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية البنك لتكييف الإطار التنظيمي النموذجي ليناسب طبيعة الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويجوز للدول الأطراف عندئذ أن تعتمد الإطار التنظيمي النموذجي المعدل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتيسير إنشاء وتعزيز الشركات التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية